جهة، أصدرت المحكمة العليا الاسرائيلية قراراً يحدّد سبل هدم المنازل الفلسطينية من قبل الجيش، وذلك في ٣٠ تموز (يوليو)، حيث قيّدت المحكمة عمليات التدمير بلا سابق انذار وفرضت التأخر مدة ٤٨ ساعة بانتظار التحقيق والاستئناف، علماً بأنها أتاحت، ايضاً، اللجوء الى الهدم الفوري خلال العمليات العسكرية، عندما تقتضي الحاجة (**الحياة**، ٣١/٧/١٩٨٩؛ **وانترناشونال هيرالد تريبيون**، ٣١/٧/١٩٨٩). ومن جهة ثانية، أعلن المسؤولون الاسرائيليون عن ان الجيش وادارة مصلحة السجون سوف يبدآن باعادة تنظيم السجون في مطلع العام ١٩٩٠. وتشمل الخطة اقامة معتقل كبير داخل الضفة الفلسطينية، اضافة الى توسيع معتقل «انصار ـ ٣»، بحيث تزداد سعته من حوالى ٣٥٠٠ معتقل حالياً، الى خمسة آلاف. وبذلك يتوقع ان ينمو العدد الاجمالي للمعتقلين الفلسطينيين من ١٨ ألفاً حالياً، الى ٢٥ ألفاً لاحقاً (**الحياة**، ١٧/٧/١٩٨٩). ويعني ما سبق، طبعاً، ان السلطات لا تتوقع استمرار الانتفاضة والقمع فحسب، بل وتعدّ العدة لمواجهة توسّع الظاهرتين مستقبلاً. وفي هذه الاثناء، استمرت حملات الاعتقال الوسعة، كالتي شملت ٢٠٠ مواطن في منطقتي الخليل وبيت لحم، في الثالث من آب (اغسطس)، و٨٦ مواطناً بتاريخ ١٢ الشهر، بينما أعلنت السلطات عن كشف خلايا عدة تابعة لـ «فتح» تقوم بالعمليات العسكرية (واحدة في يافا) في ٢٦ تموز (يوليو) والثالث من آب (اغسطس). وبذلك ارتفع عدد معتقلي الانتفاضة، حالياً، الى ١٣ ألفاً، حسب المصادر الغربية (**لوموند ديبلوماتيك**، ١٣ ـ ١٤/٨/١٩٨٩).

يتضح، اذاً، ان القيادة الاسرائيلية تبني استراتيجيتها للمرحلة المقبلة على أربعة أسس رئيسة، هي: بناء نظام السيطرة الشاملة على السكان الفلسطينيين ككل؛ وعزل الناشطين الوطنيين، وسحقهم، فردياً وجماعياً؛ وفرض العقوبات الجماعية (اضافة الى الفردية) لمعاقبة أي تعاون بين الشعب عامّة وطلائعه ولجانه، ولكسر أية روابط؛ وتطوير أساليب كشف ومحاربة الناشطين السريين والمتظاهرين العلنيين. وقد أوضح القائد الجديد للجبهة الوسطى، اللواء اسحق مردخاي، انه سيطبّق العقوبات الجماعية، مثل عملية غلق الشارع الرئيس في رام الله، بتاريخ ١٥ آب (اغسطس)، رداً على مهاجمة الجنود وجرح ستة منهم (**الحياة**، ١٦/٨/١٩٨٩). كما جدّد الوزير اريئيل شارون الحديث عن خطته الشاملة لقمع الانتفاضة، والتي تستند الى استدعاء الاحتياط ونقل معسكرات تدريب الجيش الى الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، بحيث تزداد كثافة الوجود العسكري الاسرائيلي الى أقصى الحدود. واقترح شارون، أيضاً، اجراء العمليات النهارية والليلية المستمرة في الانحاء كافة، وتشكيل قيادة عسكرية موحّدة تدير عمليات القمع في القطاع والضفة معاً، لزيادة الفعالية والكفاءة (**حداشوت**، ١٣/٧/١٩٨٩). الى ذلك، جدّد شارون، أيضاً، دعوته الى اغتيال رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، كوسيلة أساسية لاخماد الانتفاضة (**الحياة**، ١٨/٧/١٩٨٩). ويلاحظ، في مقابل هذه الدعوة الى الارهاب الدولي، ان م.ت.ف. قد أبلغت الى الحكومة السويسرية نيّتها الانضمام الى معاهدات جنيف الدولية الاربع، الخاصة بمعاملة الاسرى والسكان في الاراضي المحتلة (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٠/٨/١٩٨٩).

بانتظار اكتمال الاستراتيجية الاسرائيلية، اتخذت السلطات بعض الاجراءات الميدانية الجديدة لحماية المستوطنين في الاراضي المحتلة. تألف التدبير الاول من قرار أجهزة الامن وضع رجال الامن داخل الحافلات المدنية، من اجل منع تكرار حوادث الخطف، كالتي حصلت في السادس من تموز (يوليو)، حين سيطر شاب فلسطيني على مقود الباص وأوقعه في واد، ممّا أدّى الى مصرع ١٦ اسرائيلياً (**الحياة**، ١٨/٧/١٩٨٩). ثمّ قررت الحكومة، في الثامن من آب (اغسطس)، منح المستوطنين في الضفة والقطاع ميزانية قدرها ١٢ مليون شيكل (ستة ملايين دولار)، من اجل حماية سياراتهم من الهجمات الفلسطينية بالحجارة والزجاجات الحارقة (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٩/٨/١٩٨٩). وفي مقابل الاجراءات الدفاعية، واصل الجيش اعتداءاته على المواطنين الفلسطينيين، كعمليات الدهم المتكررة والجماعية للقرى والمخيمات والمدن، حيث شهدت عشرون